



كلية الشريعة والقانون بدمنهور



جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستقل من

العدد الرابع والأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٤م - ١٤٤٥هـ"

الإطار القانوني للشركات غير الربحية
في نظام الشركات السعودي
"دراسة تحليلية نقدية"

The Legal Framework For Non-Profit Companies
In The Saudi Corporate System
"A Critical Analysis Study"

الدكتور

يوسف بن أحمد بن محمد القاسم الزهراني

أستاذ القانون المشارك قسم القانون

كلية الشريعة والحقوق - جامعة شقراء

مجلة البحوث الفقهية والقانونية
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكّمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX

على Clarivate Web of Science

المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة

المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "Arcif" العالمية

المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

+201221067852

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>

**الإطار القانوني للشركات غير الربحية
في نظام الشركات السعودي
"دراسة تحليلية نقدية"**

**The Legal Framework For Non-Profit Companies
In The Saudi Corporate System
"A Critical Analysis Study"**

الدكتور

يوسف بن أحمد بن محمد القاسم الزهراني

أستاذ القانون المشارك قسم القانون

كلية الشريعة والحقوق - جامعة شقراء

الإطار القانوني للشركات غير الربحية في نظام الشركات السعودي "دراسة تحليلية نقدية"

يوسف بن أحمد بن محمد القاسم الزهراني

قسم القانون، كلية الشريعة والحقوق، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: Yalqasim@su.edu.sa

ملخص البحث:

تساهم الشركات التجارية في دور كبير من الناحية الاقتصادية والتنموية والمجتمعية وتساهم في الاقتصاد المحلي للدول، ولذا يعتبر تحقيق الأرباح هو الهدف الأول للشركات التجارية فهو مشروع تجاري يستهدف الربح والذي يعد من الأركان الموضوعية لعقد تأسيس الشركة، فالشركاء ملتزمون بتقديم حصص مقابل اقتسام الأرباح والخسائر، إلا أنه مع تطور الأعمال التجارية وتنوعها ولحاجة وجود شركات ذات طبيعة خاصة لأداء مهام خاصة فقد استدعي من الجهات التشريعية إيجاد شكل قانوني يقدم خدمات من نوع ذات طبيعة خاصة تحت شكل الشركات يشبهها في التأسيس والإدارة والرقابة ولكن يختلف عنها أنها لا تستهدف الربح وزيادة الثروة للشركاء وهو ما تعرف بالشركات الغير ربحية. وتعد الشركات الغير ربحية من الصور الحديثة التي لاقت قبولاً في خدمة المجتمع من خلال الاستفادة من أرباح الشركة التي تصب مباشرة في الخدمات المقدمة للمجتمع، والاصل في الشركات الربحية فهي تهدف الي تحقيق الأرباح وتقسيمه بين الشركاء ولكن في الشركات الغير ربحية لها مفهوم مختلف.

ويعد الهدف الأساسي من وضع الشركات الغير ربحية تحت شكل من اشكال الشركات التجارية المعروفة هو ادراجها تحت هيكل اداري ومالي ورقابي كنوع من التنظيم لكي يقوم بعمله بشكل احترافي وتقديم خدماتها بشكل جيد يحقق الغاية منها،

حيث تمتاز الشركات غير الربحية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات التجارية او المدنية ولها طبيعة خاصة تجعلها تختلف عن الشركات الاخرى. وعليه طبيعة إدارة الشركات الغير ربحية أكثر تعقيداً من الشركات الربحية وذلك بسبب طبيعتها الخاصة والمحافظة على أهدافها الموجه الي المجتمع ولذا ينبغي مراجعة القواعد القانونية المتعلقة بالشركات الغير ربحية من اجل إعطاء مثل هذه الشركات مجال للنمو والاستدامة والفعالية نحو المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الشركات التجارية، الشركات الغير ربحية، المؤسسات التطوعية، المسؤولية المجتمعية.

The Legal Framework For Non-Profit Companies In The Saudi Corporate System "A Critical Analysis Study"

Youseif A. M. Alqasaam AlZahrani

Department of Law, College of Sharia and Law, Shaqra University,
Saudi Arabia.

E-mail: Yalqasim@su.edu.sa

Abstract:

Commercial companies play a major role in economic, developmental and societal terms and contribute to the local economy of countries. Therefore, achieving profits is the first goal of commercial companies. It is a commercial project that aims for profit, which is one of the objective pillars of the company's articles of incorporation. The partners are committed to providing shares in exchange for sharing profits and losses, except... With the development and diversification of business and the need for companies of a special nature to perform special tasks, it was necessary for the legislative authorities to find a legal form that provides services of a type of special nature under the form of companies that is similar to them in establishment, management and control, but differs from them in that they do not aim for profit and increasing the wealth of the partners, which is what Known as non-profit companies. Non-profit companies are one of the modern forms that have gained acceptance in serving the community by benefiting from the company's profits, which flow directly into the services provided to the community. The original principle in for-profit companies is that they aim to achieve profits and divide them among the partners, but in non-profit companies they have a different concept.

The primary goal of placing non-profit companies under a form of well-known commercial companies is to include them under an administrative, financial and regulatory structure as a type of

organization in order for it to carry out its work professionally and provide its services well to achieve its purpose, as non-profit companies are characterized by a set of characteristics that distinguish them from others. It is a commercial or civil company and has a special nature that makes it different from other companies. Accordingly, the nature of managing non-profit companies is more complex than for-profit companies due to their special nature and maintaining their goals directed to society. Therefore, the legal rules related to non-profit companies should be reviewed in order to give such companies room for growth, sustainability and effectiveness towards society.

Keywords: Commercial Companies, Non-Profit Companies, Voluntary Institutions, Social Responsibility.

المقدمة:

تساهم الشركات التجارية في دور كبير من الناحية الاقتصادية والتنموية والمجتمعية وتساهم في الاقتصاد المحلي للدول، ولذا يعتبر تحقيق الأرباح هو الهدف الأول للشركات التجارية فهو مشروع تجاري يستهدف الربح وهو من الأركان الموضوعية لعقد تأسيس الشركة فالشركاء ملتزمون بتقديم حصص مقابل اقتسام الأرباح والخسائر، إلا أنه مع تطور الأعمال التجارية وتنوعها ولحاجة وجود شركات ذات طبيعة خاصة لأداء مهام خاصة فقد استدعي إيجاد شكل قانوني يقدم خدمات من نوع خاص تحت شكل الشركات يشبهها في التأسيس والإدارة والرقابة ولكن يختلف عنها أنها لا تستهدف الربح وزيادة الثروة للشركاء وهو ما تعرف بالشركات الغير ربحية^(١).

والهدف من وضع الشركات الغير ربحية تحت شكل من اشكال الشركات التجارية المعروفة هو ادراجها تحت هيكل اداري ومالي ورقابي كنوع من التنظيم لكي يقوم بعمله بشكل احترافي وتقديم خدماتها بشكل جيد يحقق الغاية منها.

يعتبر القطاع الغير ربحي أو ما يعرف بالقطاع التطوعي من اهم روافد التنمية في الدول وخاصة في الدول النامية ويعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في اقتصاد الدول وخاصة في الدول المتقدمة فهي تلعب دور كبير من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ولذا تعتبر الشركات غير الربحية Non-profit Corporation من أحد المكونات الرئيسة لهذا القطاع. وتعد الشركات الغير ربحية من الصور الحديثة التي لاقت قبولا في خدمة المجتمع من خلال الاستفادة من أرباح الشركة التي تصب مباشرة في الخدمات المقدمة للمجتمع، والاصل في الشركات الربحية فهي تهدف

(١) د. محمد فريد العريني، د. هاني محمد دويدار، قانون الأعمال، دار المطبوعات الجامعية،

الي تحقيق الأرباح وتقسيمه بين الشركاء ولكن في الشركات الغير ربحية لها مفهوم مختلف.

تمتاز الشركات غير الربحية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات ولها طبيعة خاصة تجعلها تختلف عن الشركات الربحية. وعليه طبيعة إدارة الشركات الغير ربحية أكثر تعقيداً من الشركات الربحية وذلك بسبب طبيعتها الخاصة والمحافظة على أهدافها الموجه الي المجتمع ولذا ينبغي مراجعة القواعد القانونية المتعلقة بالشركات الغير ربحية من اجل إعطاء مثل هذه الشركات مجال للنمو والاستدامة والفعالية نحو المجتمع^(١).

أهمية الدراسة

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة التي استحدثها نظام الشركات السعودي وذلك بهدف الرقي بالعمل الغير ربحي في المملكة العربية السعودية وتماشياً مع رؤية السعودية ٢٠٣٠، وبالنظر الى البعد الاقتصادي فتنظيم العمل الغير ربحي سوف يساهم في تشجيع كثير من المجالات الموجهة للمجتمع وتنميته بشكل صحيح وتقديم الدعم لفئات متنوعة من الفئات المستفيدة، وتنبع الأهمية من الجهة القانونية نحو وضع الاسس القانونية الصحيحة لتأسيس الشركات الغير ربحية ووضع أفضل القواعد القانونية المنظمة لهذه الشركات ووضع قواعد حوكمة مناسبة وفعالة نحو تحسين مواطن الضعف تقديم اقتراحات ملائمة في حال وجود نقص تشريعي في القواعد المنظمة للشركات الغير ربحية

(١). فهد علي الزميع ود. محمد إبراهيم الوسمي، الشركات غير الربحية "دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد ٦١، ديسمبر

منهجية الدراسة

نحو تحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة وتحقيق أهدافها فسوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للقواعد التشريعية للشركات الغير الربحية في نظام الشركات السعودي، وتتبع مواطن القوة ومواطن الضعف، والاستفادة من التجارب العربية والعالمية نحو تحسين وتطوير هذه القطاع بما يساهم في تحقيق الاهداف الاجتماعية من الشركات الغير ربحية.

خطة البحث

من أجل تحقيق الهدف المنشود من الدراسة فسوف يتم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسين، الأول يتناول مقدمة تاريخية عن الشركات الغير ربحية، والاحكام العامة لها وخصائصها وتميزها عن أنواع الشركات الأخرى المنصوص عليها في نظام الشركات السعودي. اما المبحث الثاني فسوف يتناول إدارة الشركة الغير ربحية والرقابة عليها وأسباب انقضائها.

وتم تقسيم البحث إلى الآتي:

المقدمة.

المبحث الأول: ماهية الشركة الغير ربحية.

المطلب الأول: مفهوم الشركة الغير ربحية.

المطلب الثاني: خصائص الشركة الغير ربحية.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لشركة غير ربحية.

المطلب الأول: أشكال الشركات الربحية وآلية تأسيسها.

المطلب الثاني: إدارة الشركة الغير ربحية.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع.

المبحث الأول ماهية الشركة الغير ربحية

تمهيد وتقسيم:

يتم الحديث في هذا المبحث عن أهمية الشركة الغير ربحية وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين اثنين، يتم الحديث في المطلب الأول عن مفهوم الشركة الغير ربحية، على أن يتناول المطلب الثاني الحديث عن خصائص الشركة الغير ربحية، وذلك وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول: مفهوم الشركة الغير ربحية.

المطلب الثاني: خصائص الشركة الغير ربحية.

المطلب الأول

مفهوم الشركة الغير ربحية

يعود تاريخ القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية الى جلالة الملك عبد العزيز -طيب الله ثراه- حيث كانت من ضمن الاهتمامات الرئيسية في القطاع غير الربحي وضعها ضمن مسارات مؤسسية تضمن الاستفادة المثلي من هذا القطاع حيث أصدر جلالة الملك عبد العزيز -رحمه الله- في عام ١٩٢٨م نظاماً توزيع الصدقات والإعانات يحدد أهداف الرعاية الاجتماعية ومجالاتها وفي عام ١٩٢٩م تم تأسيس لجنة الصدقات العليا وهي لجنة خيرية يقع مقرها في مكة المكرمة، وفي عام ١٩٣٤م افتتحت جلالة الملك أول دار لرعاية الأيتام عرفت باسم دار أيتام الحرمين الشريفين ويقع مقرها في المدينة المنورة، وفي عام ١٩٦٣م افتتحت أول دار للعجزة والمنقطعين في مكة المكرمة وكان من ضمن أهدافها وجود مسكن يأوي المسنين والعاجزين من الحجاج الذي انقطعت بهم السبل. وشهدت المملكة تطور كبير في مجال القطاع الغير ربحي وعلى سبيل المثال تم تأسيس وزارة الحج والأوقاف في عام ١٩٦١م، وبعدها انبثقت منها لهيئة العامة للأوقاف في المملكة. ويمكن القول ان

الجمعيات الغير ربحية تأسست منذ أكثر من سبعين عام وتعد أول جمعية غير ربحية مسجلة في المملكة جمعية البر بمكة المكرمة التي تأسست في عام ١٩٥١م، ومن الملاحظة ان الحكومة السعودية قامت بقوة بدعم البرامج الاجتماعية بناءً على وارداتها من الصادرات البترولية المتنامية وكذلك من قبل الافراد والشركات التجارية.

وحتى عام ٢٠١٨م كان القطاع غير الربحي يصنف الي قسمين رئيسين فقط وهما المؤسسات غير الربحية والمؤسسات الخيرية، وتحتل الثانية أربعة أضعاف الأولى، وقد تنامي كيانات القطاع غير الربحي بشكل كبير وأصبح هناك تنوع في مجالات متنوعة ومختلفة مثل قطاع البيئة، الخدمات الاجتماعية، التعليم والأبحاث، الصحة، عم العمل الخيري، التنمية والإسكان^(١).

وقد أولت الحكومة السعودية بالقطاع الغير ربحي اهتمام كبير من خلال تقنين هذه الشركات الغير ربحية ضمن احكام خاصة بها وادخلها في نظام الشركات السعودي الحديث حيث لم تكون موجودة سابقاً، ولعل اول ما ظهرت الشركات الغير ربحية في نظام الشركات السعودي كانت من خلال الشركة التعاونية وقد كانت في نظام الشركات السابق لعام ١٣٨٥هـ^(٢).

(١) <https://ncnp.gov.sa/ar/pages/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%8A>

(٢) الصادر بالمرسوم ملكي رقم م/٦ بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٣٨٥هـ، حيث نصت المادة (١٨٩) " يجوز أن تؤسس شركة المساهمة أو الشركة ذات المسئولية المحدودة وفقاً للمبادئ التعاونية إذا كانت تهدف لصالح جميع الشركاء وبجهودهم المشتركة إلى الأغراض الآتية: ١- تخفيض ثمن

فالشركة غير الربحية كشركة حديثة التنظيم - إذا ما قورنت بالتنظيم القانوني للشركات بشكل عام - تتخذ من أحد الأشكال القانونية للشركات التجارية الربحية إطاراً قانونياً لها، إلا أنها تختلف عنها في الموضوع والغاية، ويتمثل موضوعها بتقديم بعض الخدمات لفئات المجتمع المختلفة في نطاق المجالات الاجتماعية والبيئية والأدبية والفنية والصحية والرياضية والعلمي وتقديم الرعاية للمسنين والمشردين وخدمات الإغاثة وغيرها من النشاطات التي تعود على أفراد المجتمع بالنعف، دون أن تقصد إلى زيادة ثروة الشركاء والمساهمين فيها من خلال ممارستها لأعمالها وأنشطتها^(١).

وتعرف الشركة بانها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر، بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي، من خلال تقديم حصة مال، أو عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة^(٢).

تكلفة أو ثمن شراء أو ثمن بيع بعض المنتجات أو الخدمات وذلك بمزاولة الشركة أعمال المنتجين أو الوسطاء. ٢- تحسين صنف المنتجات أو مستوى الخدمات التي تقدمها الشركة إلى الشركاء أو التي يقدمها هؤلاء إلى المستهلكين".

الأردن حيث صدر قانون رقم ٦٠/٢٠٠٧ في شأن نظام الشركات غير الربحية، ثم تبعها بعد ذلك فلسطين فصدر قانون رقم ٣/٢٠١٠ في شأن نظام الشركات غير الربحية، ثم صدر في الكويت مرسوم بقانون رقم ٢٥ - لسنة ٢٠١٢ م

(١) سعيد عبد الحميد محمود، الشركات غير الربحية دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، العدد ٥٧، المجلد ٤، مايو ٢٠٢٣ م، ص ٤١٣ و ٤١٤.

(٢). قوانين الشركات في دول مجلس الخليجي ١٧-١٨، الشركات التجارية في القانون الأردني، دراسة مقارنة مع قوانين الشركات في كل من العراق، لبنان، السعودية، ومصر ٢٧، النظام التجاري السعودي ١٤٩.

وتنقسم الشركات الي نوعين رئيسيين شركات مدنية وشركات تجارية، فالشركات المدنية هي تلك الشركات التي تمارس نشاطها بصفتها تاجر اما الشركات المدنية فهي تقدم اعمال مهنية ولا تكتسب صفة التاجر مثل المحامين والمهندسين والأطباء...^(١) لكل منهما غرضه الخاص ونشاطه الذي تتخذه. فالشركات التجارية أيضا تنقسم الي قسمين شركات أموال وشركات اشخاص ويلعب الاعتبار المالي والشخصي دور كبير في تحديد كيان الشركة وكلهما يقومون بعمليات الشراء بقصد البيع، وأعمال البنوك، والنقل، والتأمين اما الشركات المدنية غرضها القيام بالأعمال المدنية مثل الاستثمار الزراعي، والمعاملات العقارية، الاستشارات المهنية وغيرها. تحدد معظم القوانين الأشكال القانونية التي يمكن أن تتخذها الشركات التجارية في ستة أشكال هي^(٢):

شركة التضامن:

شركة التوصية البسيطة.

شركة المساهمة.

شركة المساهمة المبسطة.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

ويعرف نظام الشركات السعودي الشركة الغير ربحية بالشركة بانها تلك الشركة التي لا تهدف للربح، وهذا التعريف هو استثناء من التعريف العام للشركة بكونها في

(١). فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري، ج ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان. الأردن،

ط ١، ٢٠٠٨، ص ١٠٦

(٢). المادة الرابعة من نظام الشركات السعودي.

الأصل عبارة عن مشروع بهدف الربح^(١)، أما في الشركة الغير ربحية فكل ما تحققه من عوائد وأرباح يعاد تدويرها مرة أخرى كنفقات تشغيلية للشركة من أجل تحقيق أهدافها الموجهة الي خدمة المجتمع من دعم المشاريع الخيرية والأعمال والنشاطات التطوعية في المجالات الصحية أو التعليمية أو البيئية أو الإنسانية أو الثقافية أو الخدمة الاجتماعية^(٢).

فالشركة غير الربحية في هذا النظام الجديد هي شركة تؤسس بموجب نظام الشركات وتستخدم الفائض في الإيرادات لتحقيق أهدافها، بدلا من توزيعها على هيئة أرباح أو أسهم، وهذا يعني أن الشركة يمكنها الانخراط في الأنشطة التجارية أو توليد إيرادات، فهي ببساطة تقوم بإعادة استثمار الفائض في الإيرادات لتحقيق أهداف الشركة بدلا من توزيعها. وبالتالي فإن ميزة الشركة غير الربحية تكمن في قدرتها على إعادة استثمار فائض إيراداتها لتحقيق أهداف الشركة؛ مما يجعلها مناسبة بشكل خاص للمنظمات ذات الأهداف الاجتماعية أو التنموية أو الاقتصادية الأوسع، علاوة على الربح^(٣).

(١). المادة الثانية (تعريف الشركة) الشركة كيان قانوني يؤسس وفقاً لأحكام النظام، بناءً على عقد تأسيس أو نظام أساس يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً لأقسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة، واستثناءً من ذلك، يجوز -وفقاً لأحكام النظام- أن تؤسس الشركة بالإرادة المنفردة لشخص واحد، ويجوز تأسيس شركات غير ربحية وفقاً لما ورد في الباب (السابع) من النظام.

(٢). المادة الخامسة والثمانون بعد المائة (تعريف الشركة غير الربحية)، كثير من التشريعات لاتعرف الشركة الغير ربحية لكن الإشارة إليها بشكل عام مثل القانون الشركات الأردني الذي إشارة إليها في المادة ٢/ب ب "يجوز تسجيل شركات لا تهدف إلى تحقيق الربح"

(٣). لائحة تنفيذية المادة ٦ قانون الشركات الكويتي - مادة ٧ نظام الشركات غ ربحية الأردني

وهناك من يعتبر مصطلح الشركة غير الربحية او الشركة الغير هادفة لتحقيق الربح مصطلح غير دقيق لان هذه الشركة تقوم على الربح من اجل تسيير اعمالها وتقديم خدماتها بشكل جيد، فالربح عامل مهم في استمرارها وتقديم خدماتها والتوسع في اعمالها وبالتالي الربح يمكن احتجازه لتحقيق أغراض الشركة وغايتها التي أسست من اجلها.^(١) ونرى ان ما يميز الشركات الغير ربحية عن الجمعيات والمؤسسات الخيرية هي تحقيق الربح فالجمعيات الخيرية تعتمد على التبرعات من قبل الجمهور او الدولة وفي حال قل الدعم فسوف تتأثر حيث لا يوجد لديها مورد اخر بعكس الشركات الغير ربحية التي تعمل بهدف تحقيق ربح يساهم في تحقيق غاياتها.

(١). فاروق إبراهيم جاسم، الشركات غير الربحية في قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، العدد ٢٩، مارس ٢٠٢٠، هامش رقم ١(١)، ص ٥١٦. كما يسميها بعض الفقه بالشركة غير الهادفة للربح.

المطلب الثاني

خصائص الشركة الغير ربحية

تميز الشركة الغير ربحية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الشركات التجارية من حيث الغاية والأنشطة والقواعد التشريعية. ولعل أهم ما يميز الشركة غير الربحية هو الغاية من تأسيسها مختلف عن الشركات، فالغاية من الشركات غير الربحية هو تقديم الخدمات الموجهة للمجتمع مثل تقديم الخدمات الصحية او التعليمية او الاجتماعية وغيرها من الخدمات، وقد اشارت لذلك بشكل صريح نظام الشركات السعودي في تعريف الشركة الغير ربحية "بأنها تتخذ شكل شركة المساهمة وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، وتنفق الأرباح المتحققة من ممارسة نشاطها في أي من المصارف والمجالات غير الربحية العامة التي تهدف حصراً إلى خدمة المجتمع بعمومه. وتحدد الوزارة بالتنسيق مع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي تلك المصارف والمصارف. والشركة غير الربحية الخاصة: هي شركة تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة أو شركة المساهمة المبسطة وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، وتنفق الأرباح المتحققة من ممارسة نشاطها في أي من المصارف والمجالات غير الربحية"^(١).

(١). المادة الخامسة والثمانون بعد المائة: وهو ما اشارت له المادة رقم (٣) من قانون الشركات الكويتي رقم (١) لسنة ٢٠١٦ والتي نصت على جواز "تأسيس شركات لا تستهدف تحقيق الربح" المادة رقم (٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي رقم (١) لسنة ٢٠١٦ على أن: "أي عوائد صافية أو أرباح تحققها الشركة - غير الربحية - تعد وفأر لها، ولا يجوز استخدامها إلا لتحقيق أغراضها والأهداف التي أنشئت من أجلها وتوسعة أنشطتها، ولا يجوز للشركة بأى حال من الأحوال توزيع أى من عوائدها أو أرباحها بشكل مباشر أو غير مباشر على أى من الشركاء أو المساهمين"

والجميل في هذا التعريف أنه لم يقيد أغراض الشركة الغير ربحية عدم تحقيق الربح وهو ما يعني ان الشركة الغير ربحية يمكن ان يكون من ضمن اغراضها استهداف الربح بما يدعم تحقيق أغراض الشركة الرئيسية مثل البيع والشراء والرهن والتعاملات الضرورية التي تكون لازمة لتسيير اعمالها وتحقيق أهدافها،^(١) ولذا نرى انه لا يوجد ما يمنع من ان تقوم الشركة الغير ربحية في الدخول في أنشطة ذات طبيعة ربحية مثل الاستثمارات او التداول وغيرها من التعاملات التجارية طالما يعود على الشركة بفوائد مادية تصب في تقديم خدمات متنوعة.

أيضا لعل من أهم ما يميز الشركات الغير ربحية هو عدم جوازيه توزيع أرباح على الشركاء او المساهمين فالشركة هدفها لأول هو العمل الخيري وليس العمل تجاري نحو تحقيق الأرباح وتعظيم المنفعة، ولذا يحظر على الشركة الغير ربحية من توزيع أرباح على الشركاء او المساهمين فيها وكذلك يدخل من ضمن الأرباح تقديم منافع او مزايا خاصة مثل شمول المساهمين باستخدام خدمات الشركة مجاناً او بنوع من المجاملات الخاصة. فالهدف من تأسيس الشركات الغير ربحية هو تحقيق مصالح هادفة وتقديم خدمات نفعية للجمهور كنوع من الخدمات المجتمعية من باب المسؤولية المجتمعية. ومنع توزيع الأرباح على الشركاء او المساهمين هو منع عام وحتى لو كانت الشرك تحقق أرباح كبيرة، ولذا هذه الأرباح يمكن استخدامها للتوسع او التطوير او التنوع في تقديم الخدمات. وفي هذه النقطة أشار لها النظام بانه (٢٠٠٠- يحظر على الشركة غير الربحية توزيع أي من أرباحها على أي من أعضاء الشركة أو

(١). طارق عبد الرحمن كميل، د. صالح مشهور أبو عزة، تمييز الشركة غير الربحية عن الأنظمة

مديرها أو أعضاء مجلس إدارتها أو عاملها، ما لم يكن مشمولاً بمصارف ومجالات الشركة غير الربحية. وتحدد اللوائح الحد الأقصى لنسبة الأرباح التي يمكن توزيعها وفقاً لما ورد في هذه الفقرة^(١). وبمعنى ان لو كان هناك توزيع للأرباح فانه يكون ضمن المصاريف التي تتطلبها الاعمال التشغيلية للشركة وان يكون ذلك منصوص عليها بشكل واضح ضمن عقد التأسيس أو نظامها الأساسي.

ومن باب الدعم للشركات الغير ربحية واهمية دورها الكبير في عملية الخدمات المجتمعية كثير من التشريعات القانونية اولت لها اعتبارات خاصة عند تأسيسها والقيام بعملها ومثال ذلك الاعفاء من الضرائب والرسوم. ونجد هذا الإعفاءات في اغلب التشريعات المنظمة للشركات غير الربحية، حيث نص على ذلك نظام الشركات السعودي بوضوح استثناءً الشركات الغير ربحية بعد ان تضع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بالتنسيق مع وزارة التجارة الضوابط اللازمة لعدم خضوع الشركات غير الربحية لأحكام جباية الزكاة وإعفائها من الضرائب، وحسم التبرعات المقدمة إلى هذه الشركات عند تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين^(٢).

وتتشابه الشركات الغير ربحية مع المؤسسات والجمعيات الربحية في ان غايتها وأهدافها تسعي الى تقديم خدمات نفعية للمجتمع ولا تستهدف الربح والهدف الأساسي لكل منهم هو تقديم الخدمات المتنوعة في المجالات المختلفة لصالح افراد المجتمع فكلاهما لهما اهداف سامية في النفع العام داخل الدولة، ولكن يختلفان في الشكل القانوني الذي تؤسس فيه. ولكل من الشركة غير الربحية أو المؤسسة أو

(١). المادة الرابعة والتسعون بعد المائة:

(٢). المادة السادسة والتسعون بعد المائة:

الجمعية الخيرية شخصية مستقلة عن أعضائها منذ تسجيلها وفق احكام القانون وبالتالي يصبح لها ذمة مالية مستقلة ولها كيان مستقل يعطيها الحق في تحمل الالتزامات^(١)، وتخضع المؤسسات والجمعيات الخيرية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر في ١٤١٠/٠٦/٢٥ هـ بعكس الشركات تخضع أحكامها لنظام الشركات السعودي.

(١) المادة الاولي - تنشأ الجمعية الخيرية إذا تقدم بطلب تأسيسها عشرون شخصا، أو أكثر سعودي الجنسية، كاملو الأهلية، لم يصدر حكم بإدانة أي منهم في جريمة مخللة بالشرف، أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وذلك بعد موافقة وزارة العمل والشئون الاجتماعية على إنشائها. وتكون للجمعية الشخصية الاعتبارية بتسجيلها في السجل الخاص الذي تعده وزارة العمل والشئون الاجتماعية لهذا الغرض، وينشر نظامها في الجريدة الرسمية. وتبين القواعد التنفيذية لهذه اللائحة الشروط، والأوضاع الخاصة بهذا السجل وإجراءات التسجيل فيه، والبيانات اللازم تسجيلها، ولا يجوز التسجيل إذا تضمن النظام الأساسي للجمعية أحكاما تتعارض مع هذه اللائحة، أو الأنظمة الأخرى، أو تخالف النظام العام، أو تتنافى مع الآداب العامة للمجتمع. المادة التاسعة عشرة: يجوز تكوين مؤسسات خيرية خاصة لغرض غير الحصول على ربح مادي تقتصر منفعتها على أفراد، أو جهات معينة، أو تنحصر عضويتها في أشخاص معينين، وذلك وفق نظامها. قرار مجلس الوزراء

المبحث الثاني التنظيم القانوني لشركة غير ربحية

تمهيد وتقسيم:

يتم الحديث في هذا المبحث عن تأسيس الشركات الغير ربحية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين اثنين، يتناول المطلب الأول الحديث عن أشكال الشركات الربحية وآلية تأسيسها، على أن يتناول المطلب الثاني الحديث عن إدارة الشركة الغير ربحية، وذلك وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول: أشكال الشركات الربحية وآلية تأسيسها:

المطلب الثاني: إدارة الشركة الغير ربحية:

المطلب الأول

أشكال الشركات الربحية وآلية تأسيسها

صحيح أن الشركات الغير ربحية تختلف عن الشركات التجارية في الغاية من تأسيسها، لكن تشابه في الإجراءات القانونية للتأسيس من وجوب توفر الاركان العامة والخاصة لعقد تأسيس الشركة، مثل توفر عدد من الشركاء ونية المشاركة لتحقيق الهدف المقصود وتقديم الحصص والأهلية القانونية وغيرها.

ونص نظام الشركة على أن الشركة الغير ربحية تأخذ أشكالاً محددة على سبيل الحصر وذلك حسب طبيعتها ونشاطها ويسري عليها فيما لم يرد بشأنها نص خاص في احكام الشركة الغير ربحية أحكام الشركة التي تتخذها شكل لها وبما لا يتعارض مع طبيعتها. وبمجرد تأسيس الشركة غ وفق احكام القانون فإنها تكتسب الشخصية المعنوية المستقلة عن الشركاء فيها وتخضع لأحكام قانون الشركات بشكل عام فيما لم يرد بها نص خاص ينظم احكامها، ويترتب على اكتساب الشخصية المعنوية مجموعة من الاثار القانونية فتصبح الشركة اهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ولها ذمة مالية مستقلة عن الشركاء، وتمتع الشركة بالأهلية في حدود

الغرض الذي تأسست من اجله فتباشر الشركة جميع التصرفات القانونية باسمها ولحسابها مثل ابرام التعاقدات مع الغير والبيع والشراء والتأجير وغيرها من التصرفات، وعليه تصبح الشركة دائنه ومدينة وتمارس نشاطها وفق عقد التأسيس او نظامها الاساسي.

وتصبح الشركة لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها وتصبح الذمة المالية هي الضامن العام لديون الشركة وفي حال وجود مديونية فيمكن التنفيذ على أموال الشركة ولا تمتد الى أموال الشركاء بمعني لا يمكن لا تطبق المقاصة بين ذمة الشركة وذمة الشركاء والعكس صحيح وذلك استناداً على مبدأ الذمة المالية المستقلة، وكل ما يدخل للشركة الغير ربحية من عوائد يدخل في حساب الشركة ولا يوزع أرباح على الشركاء لا طبيعة الشركة عدم استهداف الربح ولا تحقيق ثروة للشركاء. ونص نظام الشركات السعودي بشكل صريح على عدم جوازيه قيام الدائن الشخصي لأي عضو في الشركة غير الربحية ان يطلب بالتنفيذ على أسهم العضو او ما يتصل بها من حقوق^(١).

ويصبح للشركة الغير ربحية اسم خاص يميزها عن غيرها من الشركات ويشترط إضافة عبارة "غير ربحية" وهو المعمول به في الشركات التجارية التي لا بد من كتابة نوع الشركة مثل شركة التضامن يكتب بجانب الاسم "شركة تضامنية". ويكون للشركة الغير ربحية موطن خاص بها وفق للقواعد القانونية المنظمة لموطن الشركات وهو المقر الرئيسي لإدارة الشركة ولو كان لها فروع عدة فان ذلك الفرع هو الموطن الخاص بأعمال تلك الفروع، ومعرفة الموطن الرئيسي للشركة مهم من الناحية

(١) المادة الرابعة والتسعون بعد المائة، الفقرة ٥

القانونية في حالات كثيرة مثل التبليغات القضائية وتحديد المحكمة المختصة وغيرها من الحالات^(١) ويكون للشركة الغير ربحية جنسية خاصة بها تميزها عن الشركات الأخرى وتتبع جنسية الدولة التي تأسست فيه ويفيد تحديد جنسية الشركة في معرفة القانون الواجب التطبيق علي سبيل المثال في حالات الاهلية والتأسيس والانقضاء، وتبرز أهمية تحديد جنسية الشركة الغير ربحية في معرفة الأنشطة والاعمال المسموح القيام بها وكذلك الاعمال التي تمنع من ممارستها بناء على فكرة المصلحة العامة للدولة.

وبغض النظر للشكل القانوني الذي تتخذه الشركة غير الربحية لا بد من ان يكون الاسم مشتق من غرضها ويمكن إضافة اسم أحد الشركاء او أكثر حيث نص نظام الشركات السعودي "١- يكون لكل شركة اسم تجاري باللغة العربية أو بلغة أخرى، ويجوز أن يكون الاسم مشتقاً من غرضها، أو اسماً مميزاً، أو اسماً واحداً أو أكثر من الشركاء أو المساهمين فيها الحاليين أو السابقين، أو منها معاً، مع مراعاة ألا يكون مخالفاً لنظام الأسماء التجارية والأنظمة الأخرى واللوائح المعمول بها في المملكة"^(٢).

ويذهب النظام الجديد إلى انه يجوز تأسيس الشركات غير الربحية على هيئة مجموعة متنوعة من الأشكال القانونية، وهذه الاشكال تعطي مرونة للمؤسسين لاختيار الشكل الملائم لهم لتحقيق غايتهم واهدافهم من تأسيس الشركة الغير ربحية. جاءت المادة الخامسة والثمانون بعد المائة من نظام الشركات بتقسيم الشركات الغير

(١) مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، ط ١، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠٠٩، ص ٦٢ وما بعدها

(٢) المادة الخامسة.

ربحية الى قسمين رئيسيين وهما الشركة غير الربحية العامة هي وتأخذ الشركة شكل شركة المساهمة فقط وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، ويجب عليها ان تنفق الأرباح المتحققة عند ممارسة انشطتها في المصارف والمجالات غير الربحية العامة التي هي محددة حصراً نحو خدمة المجتمع بشكل عام، ولذا حددت وزارة التجارة مع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ما هي تلك المصارف والمجالات، والنوع الثاني من الشركات الغير الربحية هي الشركة غير الربحية الخاصة، وهذه الشركة تأخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة أو شركة المساهمة المبسطة، ولا يمكن لها اتخاذ أي شكل آخر، وعليها ان تنفق الأرباح المتحققة في أي من المصارف والمجالات غير الربحية حسب ما هو منصوص في عقدها. وقد تكون الشركة الغير ربحية شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة وهي أكثر هذه الأشكال شيوعاً، وأسهلها وأسرعها واقلها تكلفة ولها خصائص متعددة غير موجودة في غيرها. ونعتقد ان نظام الشركة قد أصاب في تحديد الشكل القانوني للشركات الغير ربحية واستبعد أشكال شركات الأشخاص من اجل عدم ادخال الشركاء في مسؤولية تضامنية تمتد الى أموالهم الشخصية وهو ما يخالف نية المؤسسين للشركة الغير ربحية في العمل التطوعي وهو ما قد يسبب عزوف من المؤسسين المحبين للعمل الخيري من الدخول في مثل هذه الشركات التي قد تؤثر في اتخاذ قراراتهم في المشاركة من عدمه والتي أيضاً قد تمس الجانب المالي لهم.

عند تأسيس الشركات التجارية فان يكون ضمن القواعد القانونية العامة المنصوص عليها الضوابط التنفيذية التي تضعها وزارة التجارة، ولذا تتشابه إجراءات تأسيس الشركات الغير ربحية مع إجراءات تأسيس الشركات التجارية، وتهدف وزارة التجارة نحو تسهيل عملية التأسيس للشركات سواء كانت شركات ربحية او غير ربحية، ويحق

للووزارة كامل الحق في الموافقة علي تأسيس الشركات او وذلك في حدود تطبيق القانون وعلى سبيل المثال يمكن للوزارة ان ترفض تأسيس الشركة اذا كانت مخالفة للآداب والنظام العام ويمكن القول بانها سلطة تقديرية للجهة المنظمة وتعد اعمالها من اعمال السيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ما جاء في حكم المادة (١٤) من هذا القانون حيث نصت على أن لمسجل الشركات الحق في رفض التصريح بإنشاء أي شركة لا تستهدف تحقيق ربح وفقا لهذا القانون وذلك من دون إبداء الأسباب، وقرار الرفض غير قابل للطعن عليها في المحكمة.

وفي كل الأحوال سوء كانت الشركة ربحية او غير ربحية فان يتطلب وجود قواعد قانونية تنظم عملها من الناحية التنظيمية والإدارية والمالية، ولو نظرنا الى الشركات غير الربحية فوضع قواعد قانونية خاصة بها بهدف حماية الشركة والمساهمين والمستفيدين في غاية الأهمية بغض النظر ان الشركة لا تستهدف الربح، ولذا تبني قواعد حوكمة يعتبر من الأولويات الرئيسية والتي ينبغي تبنيها في الشركات الغير ربحية وخاصة انها تستند في تشغيلها على الدعم من قبل الشركاء فيها والاهتمام بالقواعد التنظيمية يكون بشكل ضعيف ومن جهة لا يوجد فيها شركاء حقيقيون مثل وجودهم في الشركة الربحية، ونظرا لطبيعة الشركة الغير ربحية قد لا يلتفت لها احد من الشركاء بنفس النظرة للشركة الربحية التي تستهدف تعظيم الثروة للشركاء. وهنا كان لا بد من وجود قواعد قانونية تحمي المستفيدين في الشركة الغير ربحية ويمكن ان نطلق عليهم اسم أصحاب المصالح الذين يستفيدون بشكل مباشر من دعم الشركات الغير ربحية او بشكل غير مباشر. وتعمل قواعد حوكمة الشركات الغير ربحية من اجل تعظيم الفائدة لصالح المستفيدين وهم أصحاب المصالح في الشركات غير الربحية من خلال وجود أدوات تعزز الشفافية والافصاح والمسؤولية.

المطلب الثاني إدارة الشركة الغير ربحية

عند تأسيس الشركة وفق الإجراءات القانونية وأصبحت لها الشخصية المعنوية المستقلة وتمارس نشاطها بهدف تحقيق أهدافها،^(١) ويقوم بممارسة إدارة الشركة مدير او أكثر أو مجلس ادارة وذلك وفق الشكل القانوني الذي تتخذه الشركة، ويقوم المدير بممارسة اعمالها وفق الصلاحيات الممنوحة له في نظام الشركات وعقد التأسيس او نظام الشركات الأساسي، وتخضع اعمال المدير للرقابة والاشراف من قبل الشركاء بما يحقق هدف الشركة من تأسيسها. وتسري على الشركة الغير ربحية الاحكام الخاصة بالشكل الذي تتخذه الشركة وتمارس الشركة اعمالها دون تقييد من مجلس إدارة الشركة أو الجمعية العمومية الا في الحدود القانونية المنصوص عليها. ولا يكون المدير مسؤول عن إدارة الشركة الا في حال مخالفتها الاحكام القانونية بمعني ان مدير الشركة الغير ربحية يسال مسؤولية محدودة ضمن الاحكام العامة ولا تمتد لتصبح مسؤولية شخصية طالما قام بمهام الإدارة وفق الممارسات الصحيحة وقام بواجباته كشخص مختص وحريص، ولكن في حال الغش والاحتيال او التدليس يمكن مساءلة المدير جنائياً.

ويكون لمدير الشركة والعاملين فيها الحق في تقاضي اجر مقابل أعمالهم الا إذا كانت من باب التطوع، واعطي نظام الشركات الحق للشركة الغير ربحية ان تدفع مكافئات أو مزايا لمدراء الشركة. وأعضاء مجلس الإدارة او العاملين فيها مقابل

(١) المادة التاسعة "١- تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية بعد قيدها لدى السجل التجاري، ومع ذلك تكون للشركة خلال مدة التأسيس شخصية اعتبارية بالقدر اللازم لتأسيسها، بشرط إتمام عملية التأسيس."

الاعمال والخدمات التي يقدمونها للشركة ولكن اشترط النظام ان تكون معقولة،^(١) وهنا نرى انه كان من الاولي تبين ما هو معيار المعقولية التي يمكن تطبيقها هنا ومن هي الجهة التي تحدد هل المزايا والمكافئات المقدمة معقولة او لا، لان عدم توضيح هذه الجزئية قد تكون باب للتلاعب واستخدامها بشكل قد يضر بالشركة.

تعد حوكمة الشركات من اهم الأدوات الحديثة في عملية إدارة الشركات التجارية وهي تقوم على المسالة والشفافية والافصاح، فلم يعد مقبول ان تعمل الشركة دون رقابة من قبل الملاك أصحاب المصالح من داخل الشركة او من خارجها، وقد حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير حول العالم وساهمت في الحد من الممارسات الخاطئة التي يقوم بها مجلس إدارة الشركة او الإدارة التنفيذية.

وتعني حوكمة الشركات بالقواعد التي يتم من خلالها ادارة الشركة وتوجيهها وتقوم بتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، من خلال وضع إجراءات خاصة تسهل عملية اتخاذ القرارات تقوم على الشفافية والمصادقية بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح^(٢).

وتزداد الأهمية في الرقابة على الشركات الغير ربحية من اجل التأكد من قيامها بعملها وفق القانون وتحقيق أهدافها كي لا تكون مظلة للاحتيال او استخدامها بشكل غير قانوني، وخاصة انه يمكن تأسيسها بشكل سهل ودعم من الجهات الحكومية نظرا للأغراض النبيلة التي تقوم بها الشركات الربحية.

(١) المادة الرابعة والتسعون بعد المائة: الفقرة ٣

(2) https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

وتقوم الرقابة داخل الشركة من قبل الشركاء الذين يشبهون البرلمان داخل الدولة الذي يراقب السلطة التنفيذية والتأكد من قيامها بالدور الصحيح لأعمالها، ويمارس الشركاء الدور الرقابي وفق احكام القانون حيث يحق لهم توجيه الأسئلة وفحص الحسابات والاطلاع على مستندات الشركة، وكما هو معلوم ان دور الشركاء في الرقابة ضعيف نظراً لعدم وجود الخيرة الكافية لهم النواحي المالية او الاقتصادية او القانونية وخاصة في الشركات الكبيرة. وتزداد الحاجة للرقابة على الشركات الغير ربحية من تدخل الجهات الحكومية تفعيل دورها الرقابي الذي يمثل ضمانه لانحراف الشركة الغير ربحية.

التفتيش على الشركة:

اما فيما يتعلق بقبول الهبات والوصايا والأوقاف فقد استدرك نظام الشركات ما وقعت به بعض التشريعات القانونية واعطت للشركة الغير ربحية الجوار في قبول الهبات والوصايا والأوقاف النقدية والعينية أو إدارتها أو استثمارها والإنفاق من ريعها وفقاً لشروط الواهب أو الموصي أو الواقف إن وجدت مع مراعاة أحكام الأنظمة ذات العلاقة ونظام الشركة الأساس، واعطي النظام الحق للشركة في تعديل هذه الشروط أو التحلل منها، وتعذر عليها الحصول على موافقة الواهب أو الموصي أو الواقف في حالات وفاته أو عجزه أو غيابه لمدة طويلة، فهنا لابد من التقدم إلى الجهة القضائية المختصة وتقديم طلباتها في ذلك، وللجهة القضائية المختصة السلطة التقديرية الكاملة في الطلب وفق ما تراه محققاً لشروط الواهب أو الموصي أو الواقف،^(١) وهذا برأينا

(١). المادة الثالثة والتسعون بعد المائة:

ادخال الجهة القضائية اكثر حكمة ايعاز الامر للجهات التنفيذية وهي ضمانه قوية للشركات الغير ربحية في استقرار اعمالها.

اما فيما يخص تحويل الشركة الغير ربحية الي شركة ربحية فلم يشير اليه نظام الشركات السعودي ولكن يمكن يفهم انه غير مسموح تحويل الشركة الغير ربحية الي شركة ربحية وهو ما تتفق عليه اغلب التشريعات في حضر التحويل من شركة غير ربحية الي ربحية، مثل قانون الشركات الكويتي والأردني وغيرها، فلا يمكن تصور الشركاء ان يتفقوا على تغيير غاية الشركة من غير ربحية الي ربحية وهو ما يعني ان الشركة هنا تتحول الي استهداف الربح وتعظيم ثروة الشركاء وهو ما قد يسبب ضياع الغاية والهدف من هذا النوع من الشركات الغير ربحية وقد تكون باب للاستفادة من المزايا والإعفاءات التي حصلت عليها الشركة قبل تحويلها الي شركة ربحية لذا اقفال هذا الباب من الأساس ينصب في المصلحة العامة.

العضوية في الشركة الغير ربحية:

أعطي نظام الشركات الحق لكل شخص ان يطلب الانضمام لعضوية الشركة الغير ربحية ويكون كل شريك او مساهم عضو فيها وفق للضوابط التي تضعها الشركة يكون مقابل رسوم سنوية أو مساهمات نقدية او عينية، ويمكن للشركة ان تشترط مقابل المقابل المالي ان يقوم العضو عمل معين او خدمة، ولذا فقد اعطي النظام الشركة الغير ربحية تنظيم احكام العضوية بما تراه يحقق غاياتها ويتسق مع أهدافها، وبالتالي يمكن تضمينها في عقد الشركة الأساسي أو نظامها الأساسي، مثل تحديد فئات العضوية وشروطها، والصلاحيات الممنوحة في كل فئة، والحقوق الممنوحة

للأعضاء مثل حق الرقابة والتفتيش على اعمال الإدارة^(١) وكذلك حق التصويت على المواضيع المطروحة للتصويت في الجمعية العمومية او الجمعية الخاصة، ونجد ان نظام الشركات قد منح فئة معينة من الأعضاء الحق في تعيين واحد او اكثر من مديري الشركة أو تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة ولا يمكن عزلهم بعد التعيين الا بنفس الالية التي تم تعيينهم ومن نفس الأعضاء التي عينته. ٢. وتزول العضوية حسب ما هو منصوص عليه في عقد تأسيس الشركة الغير ربحية او نظامها الأساسي، وبشكل عام تنتهي العضوية في حال وفاة العضو او زوال الشخصية المعنوية للشركة لأي سبب كان، كذلك تنتهي العضوية بالتنازل عنها للغير إذا كان مستوفى الشروط ولكن فقط في الشركة الغير الربحية الخاصة، كذلك تنتهي العضوية دون تجديد وكذلك في حال الانقضاء.

التصفية:

تعد الشركة الغير ربحية مثلها مثل الشركات التجارية تتمثل في شكل قانوني تمارس اعمالها من خلالها، فهي كالشخص الطبيعي له بداية ونهاية، ومن الطبيعي ان تواجه الشركة صعوبات وعقبات تمنعها من الاستمرار مما يجعل الشركاء فيها يتجهون الى انهاء الشركة او الرغبة في التجديد أو انتهاء الغرض الذي قامت اجله الشركة ويصبح امامها مرحلة التصفية، ويكون للشركة اختيار نوع التصفية اما التصفية الاجبارية او التصفية الاختياري. وقد تتجه نيتهم الي تحويلها الي شركة غير ربحية، او صدور حكم من القضاء بحل الشركة. وتشابه الشركات في الأسباب العامة للانقضاء ولكن تختلف نسبياً بحسب شكل الشركة فشركات الأموال تختلف عن شركات

(١). المادة ٨٨ فقرة ١

(٢). المادة ٨٨ - فقرة ٣

الأشخاص. وتغيير الشكل القانوني للشركة لا يعتبر من أسباب انقضاءها، فالتغيير لا يؤثر على الشخصية المعنوية للشركة، بل تظل شخصية الشركة قائمة ولكن ظهرت بشكل جديد مختلف وهو امتداد للشركة السابقة^(١).

وقد يكون التغيير لشكل الشركة الغير ربحية يصب في مصلحة الشركة في تغيير الية عمل الشركة طالما لا يؤثر على استقرار الشركة وسمعتها ومركزها المالي، ولذا يلزم اتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها في نظام الشركات مثل تعديل عقد التأسيس للشركة او نظامها الاساسي.

ونجد ان نظام الشركات السعودي مثل غيره من التشريعات العربية لم يبين عملية التصفية للشركات الغير ربحية بل أشار الي تطبيق احكام التصفية الموجودة في النظام دون اعتبار لطبيعة الشركة الغير ربحية، والسؤال الذي يطرح باستمرار كيفية توزيع أموال الشركة الغير ربحية على الشركاء وهو ما يعتبر نوع من التناقضات لدي هذا النوع من الشركات، وهو ما يخلق نوع من الحذر لدي الجميع عن مدي تأسيس شركات غير ربحية وعند تصفيتها فانه سوف يتم توزيع اصولها على الشركاء، لذا نقترح معالجة هذه النقطة بشكل واضح، والنص بعدم جواز توزيع أصول الشركة الغير ربحية على المساهمين أو الشركاء كانوا حالين او سابقين وإعطاء إدارة الشركات في وزارة التجارة الطلب من الوزير بتحويل الأصول اما الى شركة غير ربحية قائمة تشبه الشركة تحت التصفية او انشاء شركة جديدة او تحويلها الى حساب خاص بدعم

(١) هاني صلاح سري الدين، محاضرات في الشركات التجارية، دار النهضة العربية للنشر

والتوزيع، القاهرة، طبعة ٢٠١٢م، ص ٨٤.

الشركات الغير ربحية وهذا ما عالجه قانون الشركات الغير الهادفة للربح في دولة الامارات العربية المتحدة^(١).

وأعطي النظام لكل من له مصلحة من أعضاء الشركة الغير ربحية ان يرفع دعوى امام المحكمة المختصة لطلب استرداد اية مبالغ او ارباح وزعت بشكل مخالف لأحكام النظام^(٢).

أما القانون الأردني نظم هذه الجزئية في قانون الشركات مع مراعاة أحكام التصفية الواردة في القانون توزع أموال الشركة وموجوداتها المتبقية بعد انتهاء التصفية وفقا لما يلي: أ. يرد إلى الشركاء والمساهمين مقدار حصصهم المدفوعة فعلا في رأسمال الشركة عند التأسيس وإذا كانت أموال الشركة وموجوداتها أقل من رأس المال المدفوع فترد حسب نسبة مشاركة كل منهم في رأس المال. ب. إذا ازدت أموال الشركة وموجوداتها على رأسمالها ، فتحول إلى صندوق دعم البحث العلمي أو إلى مؤسسات عامة أو الشركات لا تهدف إلى تحقيق الربح أو جمعيات ذات غايات مماثلة بقرار من الشركاء أو من الهيئة العامة للشركة عند التصفية الاختيارية حسب مقتضى الحال وبموافقة المراقب وبقرار من المحكمة المختصة عند التصفية الإجبارية.

(١). المادة ٣٠ من قانون الشركات غير الهادفة للربح والصادر من مركز دبي المالي العالمي

(٢). المادة الرابعة والتسعون بعد المائة: الفقرة ٤

الخاتمة:

يلعب القطاع الخيري دور كبير في عملية التنمية ويقوم بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية التي تعود بالنفع المباشر للمستفيد ولذا يعتبر العمل الخيري ذو بعد حضاري، ونرى ان القطاع الخيري منتشر بشكل كبير جدا في الدول المتقدمة نظرا لاهتمام الدول بذلك القطاع ويعود السبب في ذلك هو سهولة التأسيس والمتابعة المستمرة من قبل الجهات الحكومية في تذليل الصعوبات نحو تحقيق الأهداف المنشودة من وجود مؤسسات القطاع الخيري. وتعتبر الشركات الغير ربحية احدى أدوات القطاع الخيري وسارعن كثير من الدول العربية ومنها المملكة العربي السعودي في تبني الشركات الغير ربحية كنوع من المرونة في تأسيس الشركات الغير هادفة للربح ذات النفع والمصلحة العامة للمجتمع، الا ان التشريعات العربية لازالت تؤكد على الاتجاه نحو منع الشركات الغير ربحية من استهداف الربح التي نرى انه يمكن إيجاد مقترحات تشريعية نحو قيام الشركات الغير ربحية في ممارسة اعمالها من اجل استهداف الربح والذي ينعكس في مستوي تقديم خدماتها المتنوعة والمتخصصة، ونقترح ان تقوم الجهات ذات العلاقة بالعمل الخيري في صياغة قانون خاص بالشركات الغير ربحية مستقل تمام عن الشركات التجارية مع الاخذ بعين الاعتبار التشريعات الحديثة في هذا المجال.

وفي نهاية البحث خلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ما يلي:

النتائج:

١. تمتاز الشركات غير الربحية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات ولها طبيعة خاصة تجعلها تختلف عن الشركات الربحية.

٢. الهدف من وضع الشركات الغير ربحية تحت شكل من اشكال الشركات التجارية المعروفة هو ادراجها تحت هيكل اداري ومالي ورقابي كنوع من التنظيم.

٣. وقد أولت الحكومة السعودية بالقطاع الغير ربحي اهتمام كبير من خلال تقنين هذه الشركات الغير ربحية ضمن احكام خاصة بها وادخلها في نظام الشركات السعودي الحديث.

٤. فالشركة غير الربحية في هذا النظام الجديد هي شركة تؤسس بموجب نظام الشركات وتستخدم الفائض في الإيرادات لتحقيق أهدافها، بدلا من توزيعها على هيئة أرباح أو أرباح أسهم.

٥. وتتشابه الشركات الغير ربحية مع المؤسسات والجمعيات الربحية في ان غايتها وأهدافها تسعى الى تقديم خدمات نفعية للمجتمع ولا تستهدف الربح.

٦. ونص نظام الشركة على أن الشركة الغير ربحية تأخذ أشكالا محددة على سبيل الحصر وذلك حسب طبيعتها ونشاطها ويسري عليها فيما لم يرد بشأنها نص خاص في احكام الشركة الغير ربحية أحكام الشركة التي تتخذها شكل له بما لا يتعارض مع طبيعتها.

التوصيات:

١. نهيب بالمنظم السعودي العمل على صياغة قانون نموذجي للشركات غير الربحية على المستوى دول الخليج العربي.

٢. نهيب بالمنظم السعودي ضرورة تحديد مجالات عمل الشركات غير الربحية بشكل واضح لا غموض أو لبس فيه بحيث يقتصر فقط على النشاطات الاجتماعية والعلمية.

٣. نهيب بالمنظم السعودي ضرورة وضع قواعد رقابية صارمة على الشركات غير الربحية لمعرفة مصادر أموالها وذلك بغرض ضمان جدية النشاطات التي تقوم بها.
٤. نهيب بالمنظم السعودي إلزام الشركات الغير ربحية بالاحتفاظ بسجلات خاصة تسجل فيها كافة الاجتماعات التي عقدتها وما اتخذته بها من قرارات، وكذا حساب إيراداتها ونفقاتها والنشاطات التي قامت بها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العامة والمتخصصة:

١. طارق عبد الرحمن كميل، د. صالح مشهور أبو عزة، تمييز الشركة غير الربحية عن الأنظمة القانونية المشابهة لها دراسة مقارنة.
٢. فاروق إبراهيم جاسم، الشركات غير الربحية في قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، العدد ٢٩، مارس ٢٠٢٠م.
٣. فهد علي الزميع ود. محمد إبراهيم الوسمي، الشركات غير الربحية " دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد ٦١، ديسمبر ٢٠١٦م.
٤. فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري، ج ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، ط ١، ٢٠٠٨م.
٥. محمد فريد العريني، د. هاني محمد دويدار، قانون الأعمال، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٢م.
٦. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، ط ١، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠٠٩م.
٧. هاني صلاح سري الدين، محاضرات في الشركات التجارية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة ٢٠١٢م.
٨. سعيد عبد الحميد محمود، الشركات غير الربحية دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، العدد ٥٧، الجلد ٤، مايو ٢٠٢٣م.

ثانياً: القوانين والأنظمة:

١. المرسوم الكويتي بقانون رقم ٢٥ - لسنة ٢٠١٢ م.
٢. قانون الشركات غير الربحية الأردني رقم ٦٠ / ٢٠٠٧ م.
٣. قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ م بشأن قانون الشركات غير الربحية الفلسطيني.
٤. نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم م / ٦ بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٣٨٥ هـ.

References:

1: almarajie aleama walmutakhasisa:

- tariq eabd alrahman kamil, du. salih mashhur 'abu eazat, tamyiz alsharikat ghayr alribhiat ean al'anzimat alqanuniat almushabihat laha darisat muqaranatin.
- faruq 'iibrahim jasim, alsharikat ghayr alribhiat fi qanun alsharikat alkuaytii raqm 1 lisanat 2016, majalat kuliyyat alqanun alkuaytiat alealamiati, alsanat althaaminati, aleadad 29, maris 2020m.
- fahad eali alzamié wada. muhamad 'iibrahim alwasami, alsharkaat ghayr alribhi " dirasat tahliliat muqaranata, majalat albu huth alqanuniat walaiqtisadiati, jamieat almansurat, kuliyyat alhuquqi, aleadad 61, disambir 2016m.
- fwzi muhamad sami, sharh alqanun altijari, ja1, dar althaqafat lilmashr waltawziei, eaman. al'urduni, ta1, 2008m.
- muhamad farid alearinii, du. hani muhamad duydar, qanun al'aemali, dar almatbueat aljamieati, 2002m.
- mistafaa kamal tah, alsharikat altijariati, ta1, maktabat alwafa' alqanuniati, 2009m.
- hani salah siriy aldiyn, muhadarat fi alsharikat altijariati, dar alnahdat alearabiat lilmashr waltawzie, alqahirat, tabeat 2012m.
- saeid eabd alhamid mahmud, alsharikat ghayr alribhiat dirasat tahliliat muqaranatan, majalat albu huth alqanuniat walaiqtisadiati, jamieat almanufiati, kuliyyat alhuquqi, aleadad 57, aljild 4, mayu 2023m.

2: alqawanin wal'anzima:

- almarsum alkuaytii biqanun raqm 25 -lsanat 2012 mi.
- qanun alsharikat ghayr alribhiat al'urduniyu raqm 60/2007m.
- qarar majlis alwuzara' alfilastinii raqm 3 lisanat 2010m bishan qanun alsharikat ghayr alribhiat alfilastinii.
- nizam alsharikat alsueudiu alsaadir bialmarsum malakiun raqm ma/6 bitarikh 22 / 3 / 1385h.

فهرس الموضوعات

١٣٦٩	المقدمة:
١٣٧٠	أهمية الدراسة
١٣٧١	منهجية الدراسة
١٣٧١	خطة البحث
١٣٧٢	المبحث الأول ماهية الشركة الغير ربحية
١٣٧٢	المطلب الأول مفهوم الشركة الغير ربحية
١٣٧٨	المطلب الثاني خصائص الشركة الغير ربحية
١٣٨٢	المبحث الثاني التنظيم القانوني لشركة غير ربحية
١٣٨٢	المطلب الأول أشكال الشركات الربحية وآلية تأسيسها
١٣٨٧	المطلب الثاني إدارة الشركة الغير ربحية
١٣٩٤	الخاتمة:
١٣٩٤	النتائج:
١٣٩٥	التوصيات:
١٣٩٧	قائمة المراجع:
١٣٩٩	REFERENCES:
١٤٠٠	فهرس الموضوعات